بسم الله الرحمن الرحيم

اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ{1} خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ{2} اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ{3} الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ{4} عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ{5}

سورة العلق الآية (1-5)

الإهـــــداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى من أناروا لنا الطريق وافنوا حياتهم لاسعادنا وكانوا من وراء نجاحنا..
الى أبي الذين تكبدالمشاق لتوفير سبل الراحة لنا ..
إلى أمي منبع الطهر والعفاف والحنان والمدرسة الأولى التي علمتنا النطق..
إلى من مهدوا لنا الطريق للوصول إلى ما نبغي إليه بازلين كل ما في استطاعتهم..

إليهم أهدي عملي المتواضع
مع حبي ودعائي لهم

أمي و أبي
زوجي
أخواني

الشكر والتقدير

الشكر أولاً وأخيراً لله تعالى

كل الشكر والتقدير والاحترام إلى المؤسستين التعليميتين الشامختين، اللتيين ما فتئتا تمنحان المزيد من العلم والمعرفة... **جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا و جامعة بخت الرضا**

والشكر أجزله .. لك يا شعاعاً جاء من خلف الدجى يمشي مع الصوت الدوي مهيمناً لك يا أستاذي ومعلمي..

بروفسير/علي عبد الله علي

.. لك مني كل التجلة والاحترام ودمت ذخراً للعلم والوطن وادام الله عليك الصحة والعافية.

والشكر إلى كل من مد لي يد العون ولم يبخل بالمساعدة.. وأخص بذلك أمين الشؤون العلمية جامعة بخت الرضا د. عبدالرحمن محمد الحسن والى جميع الزملاء بكلية الإقتصاد جامعة بخت الرضا وعلى رأسهم السيد العميد / د. إدريس أحمد عمر ومن ثَم رئيس قسم الإقتصاد/د. عمران عباس.

وشكر خاص لرئيس قسم الإحصاء والإقتصاد القياسي/ د. خلف الله أحمد عربي.. على برنامج EVIEWS الذي مكنني من التحليل الكمي، والى الاستاذ القدير/ عوض طه .. فلهم كل التقدير والإحترام.

وشكر معطر بالتجلة والتقدير لأمين الشئون العلمية سابقاً بالجامعة الأهلية / د. عبدالله الشريف الغول ..الذي منحني من وقته الثمين لمناقشة التحليل الكمي.

وشكر ملئه الاحترام والتقدير الى د. حاج موسى كوكو على مساعدته الكريمة والنصائح التي ظل يقدمها لي.

وباقات مملؤة بأسمى آيات الشكر والتقدير الى أستاذي د. قاسم الفكي علي.

والشكر أجزله الى أخي أحمد الحاج الذي منحني من جهده الكثير لطباعة البحث واخراجه بهكذا صورة.

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الايه	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ج
الفهرس	د
فهرس الرسوم البيانية	ز
فهرس الجداول	ح
مستخلص	ي
Abstract	ل
المقدمة	**ن**
مشكلة البحث	ع
اهمية البحث	ع
اهداف البحث	ف
فرضيات البحث	ف
مصادر البيانات	ص
منهج البحث	ص
حدود البحث	ص
الدراسات السابقة	ق
هيكل البحث	خ
الفصل الاول: أدبيات الدراسة	**1**
المبحث الأول: مفهوم التجارة الدولية	1
المطلب الأول: ماهية التجارة الدولية	1
المطلب الثاني: أهمية التجارة الدولية	3
المطلب الثالث: أسباب نشأة التجارة الدولية	6
المبحث الثاني: تطور التجارة الدولية	10
المطلب الأول: نظريات التجارة الدولية	10
المطلب الثاني: وضع الدول النامية في منظومة التجارة الدولية	19
المطلب الثالث: العولمة	21
المبحث الثالث: ميزان المدفوعات	27
المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات ومكوناته	27
المطلب الثاني: مفهوم ميزان المدفوعات	32
المطلب الثالث: ميزان المدفوعات من وجهة النظر النقدية	34
المطلب الرابع: أهمية ميزان المدفوعات	37
المطلب الخامس: إختلال ميزان المدفوعات	39
المبحث الرابع: تسوية ميزان المدفوعات	45
المطلب الأول: سعر الصرف	46
المطلب الثاني: الدخل	51
المطلب الثالث: العوامل النقدية	54
المطلب الرابع: العوامل غير التلقائية لتسوية ميزان المدفوعات	56
المبحث الخامس: السياسات التجارية	60

المطلب الأول: مفهوم السياسات التجارية	60
المطلب الثاني: السياسات التجارية بين الحرية والحماية	63
المبحث السادس: السياسات الجمركية	68
المطلب الأول: الضرائب الجمركية	68
المطلب الثاني: الضريبة الجمركية والمرونة	73
المبحث السابع: السياسات التجارية غير الجمركية	76
المطلب الأول: نظام الحصص	76
المطلب الثاني: إعانات التصدير	79
المطلب الثالث: قيود التصدير	81
المطلب الرابع: الإغراق	82
المطلب الخامس: القيود الإدارية	84
المبحث الثامن: سياسات الصرف الأجنبي	85
المطلب الأول: تخفيض قيمة العملة الوطنية	85
المطلب الثاني: الرقابة على الصرف	88
المبحث التاسع: سياسات الدول النامية	91
المطلب الأول: سياسة إحلال الواردات	91
المطلب الثاني:سياسة تنمية الصادرات	95
المبحث العاشر: السياسات الكلية المؤثرة على قطاع التجارة الخارجية	101
المطلب الاول: السياسات الانتاجية	101
المطلب الثاني: السياسات النقدية	105
المطلب الثالث: السياسة المالية	109
الفصل الثاني: خلفية تاريخية لتجارة السودان الخارجية	**111**
المبحث الاول: تجارة السودان الخارجية	111
المطلب الاول: خلفية عن تجارة السودان الخارجية	111
المطلب الثاني: قراءة للميزان التجاري السوداني للفترة 1950- 1969م	116
المطلب الثالث: تجارة السودان الخارجية من خلال الخطط الاقتصادية للفترة 1946-1977م	122
المبحث الثاني: قراءة للميزان التجاري السوداني للفترة 1970- 2006م	127
المطلب الاول: هيكل الصادرات والواردات	127
المطلب الثاني: تحليل الميزان التجاري السوداني للفترة 1970- 2006م	150
المبحث الثالث:السياسات الإقتصادية الكلية	156
المطلب الأول:السياسة المالية للسودان	156
المطلب الثاني:السياسة النقدية للسودان	161
المطلب الثالث: سياسات سعر الصرف	173
المطلب الرابع: السباسات الجمركية	178
المطلب الخامس: السياسات الانتاجية	180
الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري السوداني	**183**
المبحث الأول: المتغيرات الكلية	183
المطلب الأول: سعر الصرف	183

المطلب الثاني: التضخم	190
المطلب الثالث: الطلب المحلي	195
المطلب الرابع: الناتج المحلي الإجمالي	198
المطلب الخامس: السياسات المالية والنقدية	203
المطلب السادس: شروط التبادل الدولي	207
المبحث الثاني: عوامل متعلقة بالإنتاج	210
المطلب الأول: السياسات الإنتاجية	210
المطلب الثاني: تمويل الإنتاج	214
المطلب الثالث: العمالة	220
المطلب الرابع: تكلفة الإنتاج	223
المبحث الثالث:عوامل متعلقة بالصادر	228
المطلب الأول: مرونة عرض الصادرات	228
المطلب الثاني: مرونة الطلب الخارجي على الصادرات	230
المطلب الثالث: تمويل الصادرات	233
المطلب الرابع: سياسات الصادر	237
المبحث الرابع: سياسات الوارد	242
الفصل الرابع: التحليل الكمي	**245**
المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل	245
المبحث الثاني: المؤشرات الرقمية للتحليل	249
المبحث الثالث: نتائج التحليل الكمي	253
الخاتمة	**255**
النتائج	255
التوصيات	259
قائمة المراجع	262
الملاحق	268

فهرس الأشكال البيانية:

رقم الشكل	الموضوع	رقم الصفحة
شكل رقم (1-1)	سوق الصرف الأجنبي	46
شكل رقم (1-2)	تكيف ميزان المدفوعات	47
شكل رقم (1-3)	سوق الصرف الأجنبي في حالة منحنى عرض مرتد للخلف	49
شكل رقم (1-4)	الدخل كأحد عوامل تسوية ميزان المدفوعات (حالة الفائض)	51
شكل رقم(1-5)	الدخل كأحد عوامل تسوية ميزان المدفوعات (حالة العجز)	52
شكل رقم(1-6)	تأثير مستوى الأسعار (ثبات سعر الصرف)	54
شكل رقم(1-7)	ميزان المدفوعات في حالة العجز	57
شكل رقم(1-8)	سياسة تغيير الأنفاق(تخفيض سعر الصرف)	58
شكل رقم(1-9)	سياسة تغيير الأنفاق(تخفيض سعر الصرف مع سياسة مالية إنكماشية)	59
شكل رقم(1-10)	تأثير الضرائب الجمركية	72
شكل رقم(1-11)	تأثير نظام الحصص	77
شكل رقم(1-12)	تأثير إعانات الصادر	79
شكل رقم (2-1)	موقف الصادرات البترولية للفترة 1999-2006م	127
شكل رقم (2-2)	موقف الصادرات غير البترولية للفترة 1970-2006م	129
شكل رقم (2-3)	موقف الواردات للفترة 1970-2006م	140
شكل رقم (2-4)	موقف الواردات والصادرات للفترة 1970-2006م	146
شكل رقم (2-5)	موقف الميزان التجاري للفترة 1970-2006م	148
شكل رقم (3-1)	موقف سعر الصرف للفترة 1970-2006م	187
شكل رقم (3-2)	موقف الميزان التجاري للفترة 1970-2006م	188
شكل رقم (3-3)	موقف التضخم للفترة 1970-2006م	190
شكل رقم (3-4)	موقف الواردات للفترة 1970-2006م	191
شكل رقم (3-5)	موقف الطلب المحلي للفترة 1970-2006م	195
شكل رقم(3-6)	موقف الناتج المحلي الاجمالي للفترة 1970-2006م	198
شكل رقم (3-7)	موقف معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للفترة 1983-2006م	198
شكل رقم (3-8)	موقف الصادرات للفترة 1970-2006م	201

فهرس الجداول:

رقم الجدول	البيان	رقم الصفحة
جدول رقم (2-1)	تقديرات الصادرات والواردات 1971/70-62/61م	124
جدول رقم (2-2)	مساهمة البترول في إجمالي الصادرات للفترة 2000-2006م	128
جدول رقم (2-3)	صادرات السودان حسب التوزيع الجغرافي للفترة 1998-2006م	130
جدول رقم (2-4)	مساهمة صادر القطن في جملة الصادرات للفترة 1990-1995م	132
جدول رقم (2-5)	مساهمة صادر القطن في جملة الصادرات للفترة 1998-2000م	132
جدول رقم (2-6)	عائد ومساهمة صادر القطن في جملة الصادرات غيرالبترولية للفترة 2001-2007م	133
جدول رقم (2-7)	عائد ومساهمة صادر السمسم في إجمالي الصادرات غيرالبترولية للفترة 1996-2006م	134
جدول رقم (2-8)	مساهمة صادر الفول السوداني في جملة الصادرات غيرالبترولية للفترة 1999-2006م	135
جدول رقم (2-9)	عائد صادر الحيوانات الحية للفترة 2003-2006م	137
جدول رقم(2-10)	مساهمة صادر الجلود في جملة الصادرات غيرالبترولية للفترة 1984-2006م	139
جدول رقم(2-11)	واردات السودان حسب التوزيع الجغرافي للفترة 1998-2006م	141
جدول رقم(2-12)	الأداء الفعلي لموازنة التنمية 2000-2005م	158
جدول رقم(2-13)	عجز الموازنة 2000-2005م	159
جدول رقم(2-14)	السقوف الأئتمانية القطاعية 1985-1994م	163
جدول رقم(2-15)	أسعار الفائدة 1980-1989م	164
جدول رقم(2-16)	تطور نسبة الأحتياطي النقدي القانوني 1983-1995م	165
جدول رقم(2-17)	نسبة الأحتياطي النقدي القانوني 1996-2000م	165
جدول رقم(2-18)	هوامش أرباح المرابحات 1995-2000م	169
جدول رقم(2-19)	معدلات التضخم 1995-2000م	169
جدول رقم(2-20)	مشتريات ومبيعات غرفة النقد الأجنبي ببنك السودان 2000-2002م	169
جدول رقم(2-21)	التمويل المصرفي الممنوح للقطاعات المختلفة 2000-2005م	172
جدول رقم(2-22)	متوسط سعر الصرف 2000-2005م	177
جدول رقم(2-23)	مساهمة الإيرادات الجمركية في الإيرادات العامة 1998-2001م	179
جدول رقم(1-3)	معدلات نموالواردات والصادرات للفترة 1970-1977م	183
جدول رقم (2-3)	معدلات نموالواردات والصادرات للفترة 1978-1991م	184
جدول رقم (3-3)	كميات الصادرات 1970-1991م	185
جدول رقم (3-4)	معدلات نموالناتج المحلي الاجمالي حسب نوع النشاطات الإقتصادية 1991/90-88/87م	199

جدول رقم (3-5)	ونسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية فيه GDPمعدل نمو للفترة 2001- 2005م	200
جدول رقم (3-6)	عرض النقود 2000-2005م	206
جدول رقم (3-7)	الأرقام القياسية للأسعار ومعدل التبادل التجاري1998-2006م	208
جدول رقم (3-8)	الزيادة في إنتاج أهم المحاصيل الزراعية 91/90-1993/92م	211
جدول رقم (3--9)	متوسط إنتاجية العمالة في القطاع الزراعي والقطاعات الأقتصادية الأخرى في السودان1981-1991م	221
جدول رقم(3-10)	التمويل الموجه لقطاع الصادرات غير البترولية ومعدل نموها وعائدها 2000-2006م	236
جدول رقم(4-1)	عائد الصادرات غير البترولية ، معدل النمو ، معدل التضخم 1999-2006م	250

مستخلص

لقد تمحورت قضية الدراسة حول إستقصاء العوامل المؤثرة على الميزان التجاري السوداني للفترة 1970م - 2006م على إعتبار أن دراستها تمكن من معالجة الخلل الهيكلي الكامن فيه، ذلك أن نقل الميزان التجاري من حالة العجز الى الفائض تساعد في تحقيق تسوية ميزان المدفوعات لتحقيق أحد أهداف السياسات الإقتصادية الكلية.

بدأت الدراسة بالتعريف بالتجارة الدولية وأهميتها ونظرياتها، ثم التعريف بميزان المدفوعات و الميزان التجاري. كذلك استعرضت الدراسة أسباب إختلال وعوامل تسوية ميزان المدفوعات، ثم نفذت الى السياسات ذات الصله بالتجارة الخارجية رغبة في إستخلاص العوامل المؤثرة على الميزان التجاري.

كما لم تهمل الدراسة التطرق الى تجارة السودان الخارجية للفترة ما قبل الإستقلال وحتى العام 1969م مع إستعراض للخطط الإقتصادية والإجتماعية للدولة فيما يخص جانب التجارة الخارجية للفترة 1946م - 1977م مع قراءة للميزان التجاري السوداني للفترة 1950م - 1969م وكذلك فترة الدراسة 1970م - 2006م.

فكان محصلة القراءة السابقة للإطار العام للتجارة الخارجية وتحليل المعطيات المتعلقة بتجارة السودان الخارجية التوصل للعوامل الرئيسية المؤثرة على الميزان التجاري السوداني وهي كما يلي:-

- متغيرات كلية:

- سعر الصرف.
- التضخم.
- الناتج المحلي الإجمالي.
- الطلب المحلي.
- معدل التبادل التجاري.
- السياسات المالية والنقدية.

- متغيرات متعلقة بالإنتاج:

- السياسات الإنتاجية.
- تكلفة الإنتاج.
- تمويل الإنتاج.
- العمالة.

ـ عوامل متعلقة بالصادر:

- سياسات الصادر.
- مرونة عرض الصادرات.
- مرونة الطلب الخارجي على الصادرات.
- تمويل الصادرات.

ـ سياسات الوارد.

وقد خلصت الدراسة الى أنه أبان فترة الدراسة كان للمتغيرات الكلية (سياسات سعر الصرف والتضخم والطلب المحلي ومعدل التبادل التجاري والسياسات المالية والنقدية) تأثيراً سالباً على الميزان التجاري وذلك يتفق مع فروض الدراسة. أما الناتج المحلي الإجمالي لم يكن له تأثير على الميزان التجاري، وهذه النتيجة لا تتفق مع فرض الدراسة بوجود تأثير إيجابي للناتج المحلي الإجمالي على الميزان التجاري. وتعزى هذه النتيجة لأن الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غالباً ما ترجع للنمو في قطاع الخدمات في حين كانت معدلات نمو القطاع الزراعي والصناعي سالبةً أو ذات نمو منخفض وهما المؤثران في الميزان التجاري.

كما وجد أن ضعف أداء السياسات الإنتاجية،إنخفاض التمويل الموجه للقطاعات الإنتاجية، إنخفاض إنتاجية العمالة في القطاع الزراعي، وإرتفاع تكلفة الإنتاج المحلي ذات تأثير سلبي على الميزان التجاري، وذلك يتفق مع فروض الدراسة.

كذلك فإن إنخفاض مرونة عرض الصادرات والطلب عليها، ضعف تمويل الصادر، ضعف سياسات الصادر والوارد تؤثر جميعاً سلباً على الميزان التجاري أو أحد مكوناته، وذلك يتفق كذلك مع فروض الدراسة.

أخيراً أوصت الدراسة بأهمية خلق إنسجام بين السياسات المالية والنقدية لتحقيق أهداف الدولة الكلية بتخفيض معدلات التضخم وزيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال الإهتمام بالقطاعات المنتجة، كما أوصت الدراسة بالإهتمام بالإنتاج الموجه للتصدير على وجه الخصوص. وتطبيق سياسات سعر الصرف بعد دراسات مستفيضة لتجنيب الإقتصاد تأثيراتها السالبة خاصة الميزان التجاري.

Abstract

The case study focuses on tracing the factors affecting the Sudanese balance of trade for the period 1970 – 2006. The study addressed the underlying structural imbalances, as a surplus in trade balance will help balance of payments adjustment and achieve the objectives of macro-economic policies.

The study began the definition of international trade, its importance and theories, then defined the balance of payment and the trade balance. Also the study viewing causes of imbalances and adjustment factors in balance of payments.
The study contains policies related to foreign trade so as to extract the factors influencing the trade balance.

The study did not neglect Sudan's foreign trade for the period prior to independence until 1969 with a review of economic and social plans of the State with regard to foreign trade from 1946 to 1977. It also studied the Sudanese trade balance for the period 1950 - 1969, while concentrating on the period 1970-2006.
The outcome of the previous studies of the overall framework of foreign trade and analysis of Sudan's foreign trade data has arrived at the main factors affecting the Sudanese balance of trade which are as follow: --

* **Macro variables**:
• The exchange rate.
• Inflation.
• GDP.
• Domestic demand.
• The terms of trade.
• Fiscal and monetary policies.

* **Variables related to production:**
• Policy of productivity.
• The cost of production.
• Production financing.
• Employment.

* **Factors related to exports:**
• the exports policies.
• The flexibility of exports.

• Flexible foreign demand for exports.

• Export financing.

*** The Imports Policies**.

The study found that during the period, the exchange rate policies, inflation, domestic demand, terms of trade, fiscal and monetary policies had a negative impact on trade balance which is consistent with the hypotheses of the study. The GDP had no impact on the trade balance, and this result does not corroborate the assumption of a positive impact of gross domestic product on the trade balance. This conclusion is that the increase in the rate of GDP growth is often attributed to growth in the services sector, while the rate of growth of the agricultural and industrial sector is negative or has low rate of growth, both of which affect the trade balance.

It also found that the poor performance of policies of productivity, reduced funding directed to the productive sectors, low labor productivity in the agricultural sector, and the rising cost of domestic production have a negative impact on the balance of trade, which is consistent with the assumptions of the study.

The low elasticity of supply and demand for exports, poor exports funding ,poor exports and imports policies , all adversely affect the trade balance or one of its components, all of this is consistent with the assumptions of the study.

Finally, the study recommended the importance of creating harmony between fiscal and monetary policies to achieve the macro objective of the state via reduction of inflation rates and increase the rate of GDP growth by developing productive sectors. The study also recommended that attention should be given more to export-oriented production in particular, and the application of exchange-rate policies should be preceded by an extensive study to avoid negative impacts on economy and in particular on the trade balance.

المقدمة

يرتبط السودان بالدول الأخرى بروابط متشابكة من العلاقات الدولية، فهو يؤثر ويتأثر بالدول التي يتعامل معها دبلوماسياً وثقافياً وإقتصادياً.

وهذه الأطر المتداخلة من العلاقات تبدو ملامحها في مسيرة الدولة التنموية، إلا أن المعاملات الإقتصادية مع الدول الأخرى تبدو جلية واضحة وذلك لإمكانية تقديرها نقدياً في شكل مدفوعات ومتحصلات تظهر فيما يسمى بميزان المدفوعات.

ميزان المدفوعات لأية دولة ماهو إلا سجل لمعاملاتها الاقتصادية مع بقية دول العالم[1]. ولا تقتصر فائدته على كونه سجل تاريخي للمعاملات الدولية بل تمتد لتحليل العلاقات الإقتصادية وتقويم السياسة الإقتصادية الدولية. وتقسم أي دولة ميزان مدفوعاتها إلى حسابات أو موازين يختلف تصنيفها من دولة لأخرى حسب إمكانيات ورؤية كل دولة.

وميزان المدفوعات السوداني ينقسم إلى حسابين أولهما الحساب الجاري الذي يتضمن الميزان التجاري وحساب الخدمات،وثانيهما حساب رأس المال.

فالحساب الجاري ماهو إلا مرآة للتجارة الدولية، والسودان كبقية دول العالم الأخرى لا يعيش في عزلة تجارية بل يرتبط مع الدول الأخرى عبر التجارة البرية، والبحرية، أو الجوية، كمصدر ومستورد معاً.

فالميزان التجاري يطلق عليه ميزان التجارة المنظورة،أو ميزان تجارة السلع. وتظهر فيه القيمة النقدية للصادرات السلعية في الجانب الدائن وللواردات منها في الجانب المدين، وهى السلع التي تمر من خلال السلطات الجمركية. وتعتبر الصادرات السلعية بمثابة متحصلات بينما تعتبر الواردات منها بمثابة مدفوعات.

السودان في تطوره يحتاج إلى السلع المستوردة النهائية والوسيطة سواء كانت إستهلاكية أو رأسمالية لرفاهية أفراد المجتمع وتحسين مستوى معيشتهم، فالسلع المستوردة تنبع أهميتها في تغطيتها الطلب المحلي لسلع لا يمكن تصنيعها محلياً أو لشح في إنتاجها المحلي، كما إن الواردات قد تتوفر للمستهلك بجودة أعلى وأسعار أقل، إذ لا مناص من وجودها لتطور وتنمية الدولة والمواطن، كما لا يخفى أن السلع المستوردة قد تشكل مدخلات إنتاج بالنسبة للصناعات المحلية.

وإذا كان القطاع الزراعي هو ركيزة الإقتصاد السوداني والمساهم الأول في الصادر فهو رغم ذلك يحتاج للسلع المستوردة كالآليات والجرارات الزراعية، وكذلك الأسمدة والبذور المحسنة.

1- جون هدسون،و مارك هرندر،"العلاقات الاقتصادية الدولية"،الطبعة العربية، ترجمة: طه عبدالله منصور، محمد عبدالصبور محمدعلي، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987م ،ص185.

ولطبيعة التجارة الدولية المزدوجة، فالسودان لا بد له من التصدير أيضا للحصول على العملة الصعبة، ولتحسين جودة المنتج المحلي بالتخصص وتنويع الإنتاج.

الخطط الإقتصادية المختلفة منذ الخطة العشرية 62/61– 71/70 تدعو لتنويع الصادرات وعدم الإعتماد على محصول واحد والتركيز على القطاع الصناعي. كما هدفت لزيادة الصادرات وإنتاج سلع بديلة للواردات بهدف تطوير الإنتاج، وتوسيع قاعدة الصادرات، وتوفير العملات الأجنبية اللازمة لمقابلة احتياجات الخطة من أرصدة السودان الأجنبية، والتي من المقدر أن يضمحل موقفها كنتيجة لعملية التنمية، وزيادة واردات السلع الرأسمالية والبترولية والمواد الخام، والآلات والماكينات التي بدورها ستقود إلى زيادة الإستثمارات ودخل الفرد، وبالتالي زيادة الطلب على البضائع الاستهلاكية المستوردة[1].

فإن كانت هذه الأهداف في مجال التجارة الخارجية هي غاية الخطة العشرية 62/61 – 71/70 فهي كذلك أهداف مشتركة لكل الخطط الإقتصادية لتحقيق التوازن الخارجي رغبة في الوصول للمسببات الفعلية المطلوبة لإنتشال الميزان التجاري السوداني من العجز المستمر الذي أصبح السمة المميزة لتجارة السودان الخارجية، فنمو الصادرات يصاحبه بإستمرار نمو أكبر في الواردات.

ولا شك أن السودان بلد المليون ميل مربع تزخر أراضيه بالعديد من الثروات الطبيعية، ناهيك عن الأراضي الخصبة والعديد من الأنهار التي تعبر معظم مساحته، بلد بهذه الإمكانيات الطبيعية جدير به أن يقف في مقدمة الدول المصدرة والمؤثرة في السوق العالمي.

إن الحديث عن الصادرات السودانية يقودنا للقطاع الزراعي، فهو الركيزة الأولى للصادرات، فمعظم صادرات السودان زراعية كالقطن والحبوب الزيتية والغذائية، لذا لابد من الاهتمام بالقطاع الزراعي كإصلاح الأراضي والري، والتركيز على المشاريع العامة ودعم المشاريع الخاصة، كذلك تقديم الدعم والتسهيلات المختلفة للمزارعين كأفراد.

كما أن للقطاع الصناعي مساهمة واضحة بعد تصدير البترول وقد برز ذلك في فائض الميزان التجاري عام 2000 م، بالإضافة إلى الاهتمام بصناعة السكر باعتباره من السلع الإستراتيجيه، ومن الأهمية بمكان الإتجاه للتصنيع الزراعي كبديل لتصدير المنتجات الزراعية في شكل مواد خام، فذلك يقلل من الأخطار التي يتعرض لها الميزان التجاري السوداني بسبب تقلبات أسعارها عالمياً ويمثل أيضاً تطويراً للقطاع الصناعي.

ان العجز المزمن في الميزان التجاري السوداني يرهق الدولة حيث يؤدي إلى نضوب الاحتياطيات الدولية لتغطية التزاماتها تجاه العالم الخارجي. ويقودها إلى الوقوع في شرك تزايد مديونيتها للعالم الخارجي مما يترتب عليه من تبعية الدولة للدول الدائنة والرضوخ للضغوط الدولية، وذلك يفقد الدولة إستقلالية القرار والإرادة الحرة بما يؤدي إلى التأثير على الوضع الاقتصادي لها.

1- سيد نميري، "التخطيط الاقتصادي في السودان"، دار جامعة الخرطوم للنشر، الطبعة الأولى، الخرطوم، 1978م ،ص41.

والحقيقة أن أخطر نتائج العجز المزمن في الميزان التجاري هي تدهور قيمة عملة الدولة. ولا يخفى ما يترتب على هذه النتيجة من آثار خطيرة على الميزان التجاري نفسه. حيث أنها تؤدي إلى أن تصبح الواردات أعلى سعراً بالنسبة لعملة الدولة مما يزيد مدفوعاتها، وتصبح الصادرات أقل سعراً بالنسبة للمشتري الخارجي، وذلك مما يجعل شروط التبادل في غير مصلحتها، ويزداد العبء على الميزان التجاري لزيادة المدفوعات عن المتحصلات بشكل أكبر وتصبح المشكلة التي تواجه الميزان التجاري في الدول النامية أشد تعقيداً.

إن طبيعة التجارة الخارجية تعتمد على الثنائية في التعامل الخارجي.. فالصادرات تمول الواردات، فإذا كانت مدفوعات الواردات تفوق متحصلات الصادرات، تواجه الدولة بشح في العملات الأجنبية.

ولأهمية تجارة السودان الخارجية تسعى الدراسة لتحليل متغيرات الميزان التجاري لمعرفة العوامل المؤثرة عليها، للوقوف على مدى تأثيرها على الميزان وإمكانية تفعيلها لتسوية خلله ولتعظيم دور التجارة الخارجية في الإقتصاد القومي. ويستخدم التحليل الوصفي بتتبع الخلفية التاريخية للميزان التجاري للفترة 71/70 ـــ 2007/2006م. كما يستخدم التحليل الكمي القياسي.

مشكلة البحث:-

تهدف الخطط الإقتصادية والإجتماعية في السودان لزيادة معدل نمو الناتج القومي الإجمالي، ولا شك أن صافي الصادرات كأحد البنود المكونة له يشغل المخططين للتنمية بحيث يجعل السعي لزيادة معدل نمو الصادرات بمعدل أكبر من نمو الواردات أحد الأهداف المهمة المخطط لها.

فإذا كانت خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية قد وضعت عدة موجهات لتنويع الصادرات وإنتاج سلع بديلة للواردات وذلك للخروج من دائرة العجز المستمر التي تلازم الميزان التجاري، فلاشك أن السؤال الذي يطرح نفسه. هل يمكن تسوية عجز الميزان التجاري بتفعيل العوامل المؤثرة على الصادرات والواردات؟

والأسئلة التي يطرحها هذا السؤال هي:

1- ما هي العوامل المؤثرة على الصادرات و الواردات؟

2- هل يمكن تفعيل هذه العوامل لخدمة الميزان التجاري؟

أهميه البحث: -

إيماناً بأهمية الميزان التجاري كعامل لتسوية ميزان المدفوعات تسعى الدراسة الى إضافة مادة مفيدة في موضوع الميزان التجاري تفعيلاً لدوره في تحقيق التوازن الخارجي لتجنيب الدولة اللجوء الى الإيرادات العامة غير العادية لتغطية العجز في ميزان المدفوعات السوداني.

ومن جانب آخر، لا شك أن صافي الصادرات أهم البنود المساهمة في زيادة الناتج القومي الإجمالي. فتحسين وضع الميزان التجاري وتمتعه بأهمية كبيرة كركيزة إقتصادية مهمة تشكل عامل هام ومساعد لنمو الناتج القومي الإجمالي.

ان سعي الدراسة لتحديد العوامل المؤثرة على الميزان التجاري السوداني تحدد مدى مساهمتها في تفعيله مما يجعل السياسات الإقتصادية تنفذ أهدافها من منطلق علمي مبني على البحث والتدقيق، لمعرفة السياسات التي تُمكن من تفعيل الميزان التجاري لتبنيها. علاوة على ذلك إمكانية التنبؤ بالنتائج لتعضيد الإيجابي منها، وتجنب السلبيات بإستخدام القرارات الإدارية الملائمة والسياسات الناجحة. وذلك من منطلق الدراية والمعرفة المسبقة للميزان التجاري والعوامل المؤثرة عليه بكل أبعادها.

أهداف البحث:-

1- توضيح الأهمية المتعاظمة للتجارة الدولية.
2- الوقوف على التطور التاريخي للتجارة الدولية، وذلك لبيان أهمية التبادل الدولي من خلال النظريات والمدارس الاقتصادية المختلفة باعتبارها أساس للتجارة الدولية.
3- دراسة مفهوم ومكونات ميزان المدفوعات وتوضيح أسباب إختلال ميزان المدفوعات رغبة في إستخلاص العوامل المؤثرة على الميزان التجاري.
4- الوقوف على مدى أهمية تجارة السودان الدولية وتأثيرها على الاقتصاد القومي.
5- توضيح هيكل الصادرات والواردات في الميزان التجاري السوداني.
6- استعراض خلفية عن تجارة السودان الخارجية وتحليل الميزان التجاري السوداني لمعرفة العوامل المؤثرة عليه، ومحاولة التعرف على المسببات التي تعمق في عجز الميزان التجاري.
7- الوصول للعوامل المؤثرة على الميزان التجاري بإستخدام التحليل الوصفي كأداة رئيسية ، وإستخدام التحليل الكمي القياسي كأداة مساعدة جنباً إلى جنب مع التحليل الوصفي.
8- إستخلاص النتائج من الدراسة ومحاولة الخروج بالتوصيات المناسبة.

فرضيات البحث:-

الفرضيات التي ينبغي للدراسة إثباتها هي:

1- سياسات سعر الصرف لم تحسن موقف الميزان التجاري.

2- إرتفاع معدلات التضخم تؤدي الى زيادة الطلب على السع المستوردة مما يعمق عجز الميزان التجاري.

3- زيادة الطلب المحلي تؤدي الى عجز الميزان التجاري.

4- تحسن أداء الميزان التجاري كنتيجة لزيادة وإستقرارمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

5- فشل السياسات المالية والنقدية في تخفيض عجز الميزان التجاري.

6- إن تدهور معدل التبادل التجاري الإجمالي يعكس تدهور الميزان التجاري.

7- الدور السلبي للسياسات الإنتاجية على الميزان التجاري.

8- إنخفاض التمويل الموجه للقطاعات الإنتاجية يؤثر بشكل غير مباشر سلباً على الميزان التجاري.

9- إنخفاض إنتاجية العمالة في القطاع الزراعي تؤثر سلباً على الإنتاج وبالتالي الميزان التجاري.

10- إرتفاع تكلفة الإنتاج المحلي تضاعف من عجز الميزان التجاري.

11- إنخفاض مرونة عرض الصادرات والطلب عليها تؤدي الى تخفيض وتذبذب حصيلة الصادرات مما يؤثر سلباً على الميزان التجاري.

12- ضعف تمويل الصادر يشكل عاملاً أساسياً في خفض الصادرات.

13- ضعف سياسات الصادر والوارد يؤثر سلباً على الميزان التجاري.

مصادر البيانات:

مصادر ثانوية متمثلة في الكتب المتخصصة، الدوريات والتقارير، الندوات والمؤتمرات، المجلات والدراسات السابقة.

منهج البحث:-

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بإستعراض العوامل المؤثرة على الصادرات والواردات وبتتبع الخلفية التاريخية للميزان التجاري كما تستخدم أيضاً التحليل الكمي القياسي.

حدود البحث:-

الحدود المكانية : الميزان التجاري السوداني.

الحدود الزمانية : الفترة من 1970- 2006م.

الدراسات السابقة:-

- الدراسة الأولى:

Discussion Paper: 2005, University of Adelaide- Australia.

Title: The Determinants of Trade Balance and Adjustment to the Crisis in Indonesia.

Prepared by Iman Sugema.

تناقش الورقة تأثير تدهور معدل الصرف الحقيقي وتذبذبات جانب العرض على الصادرات والواردات في أندونيسيا.

وقد خلصت الدراسة فيما يتعلق بالميزان الى النتائج التالية:

1- الميزان التجاري سوف يتحسن عند تدهور سعر الصرف الحقيقي بزيادة الصادرات وانخفاض الواردات وذلك لأن مرونة الواردات المتعلقة بسعر الصرف الحقيقي أكبر من الصادرات.

2- وجدت الورقة أن أداء الصادرات يمكن أن يكون أفضل إذا اندونيسيا لم تعاني من مشاكل مصرفية وإضطرابات إجتماعي وسياسي.

- الدراسة الثانية:

Paper- 2005.

Title: Trade balance and terms of trade in U.S.: a time- scale decomposition analysis.

Prepared by Luca De Bebedictis and Marco Gallegati.

تناقش الورقة تأثير شروط التبادل التجاري على الميزان التجاري الامريكي.

وقد خلصت الدراسة الى النتيجة التالية:

أن العلاقة بين شروط التبادل التجاري والميزان التجاري تعتمد بشكل رئيسي على مرونة الإحلال بين السلع الأجنبية والمحلية.

- الدراسة الثالثة:

IMF Working paper – 2002.

Title: External Wealth, the Trade Balance and Real Exchange Rate.

Prepared by Philip R.Lane and Gian Maria Milesi, Ferretti.

تناقش الورقة وضع صافي الأصول الأجنبية (الثروة الخارجية)، الميزان التجاري وسعر الصرف الحقيقي.

ـ الدراسة الرابعة:

IMF Working paper – 1997.

Title: Sharp Reduction in Current Account Deficits: An Empirical Analysis.

Prepared by Gian Maria Milesi, Ferretti and Assaf Razin

تناقش الورقة محددات الانخفاض الحاد في عدم توازن الحساب الجاري وانعكاساتها في الدول الاقل دخلاً والمتوسطة.

وقد خلصت الدراسة الى النتائج التالية:

1- وجدت الدراسة ان كلاً من المتغيرات المحلية مثل رصيد الحساب الجاري، الإنفتاح التجاري، ومستوى الاحتياطيات، والمتغيرات الخارجية مثل تذبذب شروط التجارة، سعر الفائدة الامريكي الحقيقي، والنمو في الدول الصناعية، يلعب الدور الأهم في تفسير الإنعكاسات في عدم توازن الحساب الجاري.

2- وجدت الدراسة براهين على عدم أهمية الإنعكاسات في خفض النمو بالنسبة للدول التي تتمتع قبل الانعكاسات بالخصائص التالية: تقدير سعر صرف عملتها أقل، إستثمار أعلى، إنفتاح أكثر سوف تتجه للنمو أسرع بعد حدوث الانعكاس.

ـ الدراسة الخامسة:

PhD– 2004- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

العنوان: أثر السياسات المالية والنقدية على ميزان المدفوعات السوداني الفترة 1989- 2000م.

إعداد:الشاذلي عيسى حمد.

إشراف: بروفسير: علي عبدالله علي.

تناقش الدراسة أثر السياسات المالية والنقدية على ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة 1989-2000م.

وقد خلصت الدراسة الى النتائج التالية:

1- تتبعت الدراسة أثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات السوداني من خلال محورين هما الايرادات والنفقات العامة. ومن خلال محور الايرادات تنطلق الدراسة من أن عجز الموازنة العامة وتغطيته بالاستدانة من النظام المصرفي يؤدي الى التضخم وبالتالي عدم قدرة الصادرات السودانية على التنافس الخارجي مما يعمق من عجز الميزان التجاري السوداني فينعكس سلباً على ميزان المدفوعات.
2- أما أثر السياسة النقدية فيكمن في إرتفاع معدلات التضخم وتدهور أسعار الصرف مما يؤدي الى إرتفاع تكلفة الإنتاج.

ـ الدراسة السادسة:

PhD– 2006- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

العنوان: العولمة وتجارة الدول النامية الخارجية

دراسة حالة السودان 1982- 2005م.

إعداد: الطاهر عبدالله أحمد نور الدين.

إشراف: بروفسير: علي فاطن الوندانى.

تتناول الدراسة في الإطار النظري العولمة، مفهومها،آلياتها، وتناول العولمة في مجالات مختلفة في السودان ودراسة حالة تجارة السودان الخارجية.

خلصت الدراسة الى عدة نتائج منها مايلي:

1- زيادة الواردات الرأسمالية يؤثر ايجاباً في زيادة الصادرات.
2- أن GDP يؤثر ايجاباً في إستيراد الواردات الرأسمالية (العلاقة طردية) أي أن زيادة GDP تزيد قدرة السودان على إستيراد مكونات رأس المال.

ـ الدراسة السابعة:

PhD– 2007- معهد الدراسات والبحوث الانمائية.

العنوان: مدى فعالية سياسات التجارة الخارجية في الدول النامية

تجربة المملكة الاردنية الهاشمية، جمهورية مصر العربية، جمهورية السودان

الفترة 1978 - 2002م

إعداد:أميره كمال الدين حسن.

إشراف: د. ابراهيم عبدالمنعم صباحي.

تناقش الدراسة ايجاد معايير علمية للمقارنة في مجال سياسات التجارة الخارجية بأخذ ثلاثة دول الاردن، مصر، السودان كدراسة حالة.

وقد خلصت الدراسة الى النتائج التالية:

عدم فعالية التجارة الخارجية الانفتاحية في حالة جمهورية السودان والمملكة الاردنية، وكشفت الدراسة عن نوع من التباين في حالة مصر.

- الدراسة الثامنة:

PhD– 2007- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

العنوان: أثر تطبيق نماذج المعادلات الآنية على دراسة قطاع تجارة السودان الخارجية

إعداد: هويدا آدم الميع أحمد.

إشراف: بروفسير: علي فاطن الوندانى.

تركز الدراسة على جانب الاقتصاد القياسي في الاطار النظري وتحديداً على المعادلات الآنية، مع دراسة حاله.. تجارة السودان الخارجية. وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج منها مايلي:

1- العلاقة موجبة بين سعر الصرف والصادرات أي أن إرتفاع قيمة العملة السودانية يجعل السلع والخدمات السودانية أرخص بالنسبة للأجانب مما يزيد الصادرات.
2- رسوم التصدير لها تأثير سلبي على الميزان التجاري.
3- لا توجد علاقة بين الصادرات والواردات من جهه ومستوى السعر العالمي.

- الدراسة التاسعة:

PhD– 2008- جامعة أم درمان الاسلامية- معهد بحوث ودراسات العالم الاسلامي.

العنوان: أثر سياسات سعر الصرف على اداء متغيرات الاقتصاد الكلي

دراسة قياسية 1992- 2003م

إعداد: الصادق عثمان حميده.

إشراف: د. حافظ ابراهيم صالح.

يركز الاطار النظري للدراسة على استعراض مستفيض لسعر الصرف ونظرياته وسياساته في السودان. ويدرس أثر سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي السوداني.

كما تطرقت الدراسة الى أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية وخلصت في هذا الشأن الى النتائج التالية:

1- تخفيض قيمة العملة السودانية ليست المتغير الوحيد المؤثر في زيادة الصادرات وإنما هنالك متغيرات أخرى تساهم بصورة اكبر.
2- تخفيض قيمة العملة السودانية لم تحد من الواردات.
3- تخفيض قيمة العملة السودانية أدت الى زيادة عرض النقود وعرض السلع والخدمات.

ـ الدراسة العاشرة:

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير- 2002م- جامعة الخرطوم.

العنوان: أثر سياسات سعر العملة السودانية على الحساب الجاري لميزان المدفوعات في الفترة من 1957- 1998م

إعداد: موسى يوسف محمد البر.

إشراف: د. أبو القاسم محمد أبوالنور.

نناقش الدراسة سعر الصرف على الحساب الجاري و تولي الميزان التجاري أهمية خاصة وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج منها مايلي:

1- كلما إنخفض سعر صرف العملة السودانية مقابل الدولار الامريكي كلما إرتفعت قيمة الصادرات وإنخفضت قيمة الواردات السودانية.
2- سياسة تحرير سعر الصرف لم تحسن أداء الميزان التجاري لميزان المدفوعات ويرجع ذلك لأثر المتغيرات الأخرى.
3- توصلت الدراسة الى أن سعر الصرف ليس هو المؤثر الأوحدعلى الميزان التجاري فهنالك متغيرات إقتصادية أخرى لها أثر هام على الميزان التجاري كحجم الدخل القومي وحجم الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الأسعار المحلية.
4- علاج الخلل في الميزان التجاري يحتاج للتنسيق بين اداء عدد من المتغيرات الإقتصادية في سياسة كلية واحدة.

ـ الدراسة الحالية:

العنوان: العوامل في ميزان المدفوعات المؤثرة على الميزان التجاري السوداني.

تتناول الدراسة في الإطار النظري التجارة الخارجية، علاقة الميزان التجاري بميزان المدفوعات، والسياسات التجارية. ثم يدرس تجارة السودان الخارجية من خلال الميزان التجاري.

الاختلاف: تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تحليها لمجموعة من العوامل المؤثرة على الميزان التجاري بصورة مباشرة أو غير مباشرة بينما اختصرت معظم الدراسات السابقة على تحليل تأثير عامل واحد فقط أو إثنين.

التشابه: تناول الميزان التجاري والتجارة الخارجية المنظورة.

هيكل البحث :-

المقدمة: تشمل مايلي:

المقدمة- مشكلة البحث- الاهمية- الاهداف- الفرضيات- مصادر البيانات- المنهجية- حدود البحث- هيكل البحث.

الفصل الأول: أدبيات الدراسة.. ويدور حول علاقة الميزان التجاري بثلاثة محاور كما يلي :-

المحور الأول: التجارة الخارجية.

المحورالثاني: ميزان المدفوعات.

المحور الثالث: السياسات التجارية.

الفصل الثاني: خلفية تاريخية لتجارة السودان الخارجية.

الفصل الثالث: التحليل الوصفي لمعرفة العوامل المؤثرة على الميزان التجاري السوداني.

الفصل الرابع: التحليل الكمي.

الخاتمة: وتشمل:-

النتائج

التوصيات

المراجع

الملاحق